14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
محمد هشام باشراحيل

718188808 ■ 14october1968@gmail. com ايميل المؤسسة والصحيفة ■ Adv. 14october1968@gmail com ايميل الإعلانات

الاثنين 17 أغسطس 2026 م الموافق 4 ربيع الأول 1448 هـ - العدد 18197 - السنة 58 - رقم الإيداع 2 - 8 صفحات - 200 ريال

14 أكتوبر 14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
تصدر عن دار التأسيس في 19 يناير 1968م
مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

الريادة والتميز في مجال الطباعة والأعمال التجارية

خدماتنا: • طباعة الكتب • تجليد الكتب • طباعة المجلات والصحف • طباعة المفكرات والتقويم • طباعة كافة الفواتير والسندات والسجلات • طباعة الأعمال الفنية • أعمال النشر خدمات التسويق • خدمات التوزيع • التصميم والتنسيق • طباعة كافة المطبوعات الورقية.

الموقع الإلكتروني لمؤسسة 14 أكتوبر
www.14october.com

الشركة اليمنية للغاز تعلن انتهاء أعمال الصيانة لمعامل إنتاج الغاز المنزلي

مأرب / سبأ :

أعلنت الشركة اليمنية للغاز انتهاء أعمال الصيانة لمعامل إنتاج الغاز التي نفذتها شركة صافر منذ 26 يونيو الماضي، وبدء ارتفاع الإنتاج تدريجيا.

الشركة اليمنية للغاز

جاء ذلك خلال اجتماع غرفة عمليات الغاز المشتركة، امس ، برئاسة المدير التنفيذي للشركة، المهندس محسن بن وهيط، الذي أكد حرص الشركة على استقرار تموين السوق المحلية بالغاز المنزلي، وضمان وصوله إلى المواطنين في المحافظات المحررة بكل يسر وسهولة، ووفق السعر القانوني.

وأوضح بن وهيط أن أزمة الغاز التي شهدتها السوق خلال الفترة الماضية نتجت عن تزايد أعمال القطع في الخطوط الدولية بين المحافظات، ومنع المقطورات المحملة بالغاز المنزلي من المرور إلى وجهاتها في المحافظات المرسلة إليها والمحطات المقرر تفريغها فيها، إضافة إلى نقص الإنتاج الناتج عن أعمال الصيانة في معامل الإنتاج.

وأكد المدير التنفيذي للشركة أن غرفة العمليات، المكونة من الشركة ووزارتي الداخلية والدفاع، تعمل على التنسيق ووضع الخطط مع الجهات المعنية، من سلطات محلية ووحدات أمنية وعسكرية، لتأمين سلاسل التوريد، وملاحقة الخارجين عن القانون الذين يستهدفون المقطورات ويمنعون مرورها في الطرق، بهدف استغلال معاناة المواطنين وخلق اختناقات في مادة الغاز، بما ينعش السوق السوداء ويتيح للمضاربين تحقيق أرباح غير مشروعة.

ودعت غرفة العمليات المشتركة السلطات المحلية في المحافظات إلى تعزيز تأمين الطرق الرابطة بين المحافظات، وتشديد الرقابة على وصول واستلام وتفريغ مقطورات الغاز في المحطات المخصصة، ومتابعة الوكلاء وضمان إيصال أسطوانات الغاز إلى المواطنين بالسعر الرسمي، ومكافحة السوق السوداء.

وشددت على أهمية رفع التقارير اليومية إلى الشركة بشأن المخالفين لاتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة، واتخاذ السلطات المحلية الإجراءات القانونية بحق المتلاعبين بمادة الغاز المنزلي.

اختتام دورة تدريبية بعدن حول القيمة الجمركية في مكافحة التهريب

عدن/ خاص:

اختتمت مصلحة الجمارك في العاصمة عدن فعاليات الدورة التدريبية في مجال القيمة الجمركية في مكافحة التهريب، وذلك برعاية وزير المالية مروان فرج بن غانم.

أقيمت الدورة في مركز التدريب الجمركي بالعاصمة عدن واستمرت خمس أيام، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

واستهدفت الدورة 16 كادراً جمركياً، وهدفت الى تمكينهم من معرفة الأهداف المخفية نتيجة التلاعب بخفض أو زيادة الأسعار بالفواتير سواء لأغراض التغطية، لإدخال مواد مزدوجة الاستخدام أو غسيل الأموال، وتمكينهم من معرفة المبادئ الأساسية للتقييم الجمركي بحسب مفهوم المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات).

وقدم مواد التدريب الخبيران الجمركيان لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة السيد ساري جاردين، وإسماعيل شدارمة.

حضر الاختتام وكيل المصلحة فضل علان، ووكيل الضابطة الجمركية المهندس فضل البان، ومدير عام القيمة محمد قراضة، ومدير مركز التدريب الجمركي ريم محفوظ.

يوميات

الحكومة تصنع النصر من الداخل

يكتبها / سعيد الجعفري

لعل وجود الحكومة اليمنية الحالية برئاسة الدكتور شائع الزنداني للعمل من الداخل في العاصمة المؤقتة عدن، هو الأكثر أهمية في تطور أداء الشرعية ومؤسساتها منذ 12 عامًا على الانقلاب الحوثي وإعلان حالةِ الحرب التي يشنها ضد الشعب اليمني حتى اللحظة، مُلحقة المزيد من الدمار بالبنية التحتية للبلد وبما تبقى من مقدرات الدولة.

في حين ظلت المعركة الحقيقية التي تخوضها الشرعية بمساندة الأشقاء في دول التحالف العربي لدعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية هي استعادة مؤسسات الدولة، والتي بدأت عبر رئيس شرعي مطارد تلاحقه فلول الميليشيات الانقلابية، ووجد لدى الأشقاء في مملكة الحزم والعزم العونَ والنصرةَ والسندَ وسرعة الاستجابة في تلبية النداء، وصولا إلى تحرير 70 % من الأراضي اليمنية حتى هذه اللحظة، مع وجود حكومة الزنداني للعمل من الأرض للقيام بواجباتها تجاه المواطنين ومسؤولياتها في إسقاط ما تبقى من الانقلاب الذي لا يزال يحتل 30 % من الأراضي اليمنية، ويتخذ منها منصات لإطلاق الصواريخ والمسيرات باتجاه المناطق المحررة واستهداف ممرات الملاحة الدولية، ويضع المواطنين اليمنيين في مناطق الاحتلال رهائنَ يبتز بهم العالمَ والحكومة الشرعية من أجل تنفيذ الأجندة الإيرانية وخوض المعارك باسم اليمن نيابة عنها.

لكن النصر الحقيقي على هذه الميليشيات تحقق بالفعل عبر هذه الحكومة التي تواصل العمل بين المواطنين في تقديم الخدمات، والمضي في استكمال استعادة المؤسسات التي ما كان لها أن تتحقق لولا هذه الحكومة القريبة من الناس، الملتزمة بالقيام بمسؤولياتها، والتي تعمل على انتظام صرف الرواتب وتحسين الخدمات.

وحتى مع حالة التصعيد من قبل الميليشيات الحوثية، كانت الحكومة حاضرة وجاهزة لمواجهة التصعيد، فلم تتوارَ أو تختف أو تخذل الشعب كما كان يحصل، وظهرت على الفور في اجتماع استثنائي يؤكد مسار التحول ومستوى التطور في القيادة من الميدان، وتحمل المسؤولية في أشد اللحظات صعوبة، والجاهزية في خوض المعركة من أجل حماية الشعب، والقدرة على التعامل مع كافة التطورات؛ وهو أمر يقلب موازين القوى وسير اتجاه المعركة وصناعة النصر، ويبعث على الطمأنينة والارتياح في صفوف الشارع الذي لم يعتد على هذا الحضور في مثل هذه الأوقات الصعبة، حيث كان الناس يُتركون وحدهم دون قيادة، ويتساءلون ولا يجدون من يجيبهم.

وبات اليوم الوضع مختلفًا بعد أن تحقق النصر فعلًا من خلال استعادة دولة اليمنيين التي تعمل من أجلهم في الميدان، وتخوض غمار البناء والتنمية، وتواصل عملية الإصلاحات، والجاهزة في الوقت نفسه لخوض المعركة العسكرية متى ما حانت ساعة الصفر، وكل شيء صار يشي بأن الوضع تغير.

وبالعودة إلى الأيام الماضية من عمر الحكومة الحالية الحافلة بالكثير من الإنجازات، والتي تسلّم الموظفون فيها للمرة الأولى الرواتبَ بزيادة 20 % التي أقرتها الحكومة، قال وزير الخدمة المدنية والتأمينات المتسم بالكفاءة في حواره مع صحيفة عكاظ: إن تلك الزيادة لا تُعد كافية أمام رؤية الحكومة، لكنها يمكن أن تشكل بداية مسار التحول نحو التحسن وتحسين أوضاع الموظفين ومواصلة عملية الإصلاحات التي تقودها الحكومة من الداخل. كما أنها المرة الأولى التي نسمع فيها حديثًا لمسؤول حكومي بتلك الطريقة من الإحساس العالي والشعور النبيل بعظمة المسؤولية، مثلما أظهر حديث وزير الخدمة المدنية والتأمينات الحالي الأستاذ سالم ثابت العولقي عن فئة النازحين التي كان الاقتراب منها فيما مضى في حكم الممنوع، وظلت معاناتهم طي الكتمان وخارج نطاق مسؤوليات الحكومات السابقة، باستثناء ما بدأته حكومة الدكتور أحمد عبيد بن دغر في اعتماد صرف رواتبهم، لتدخل بعدها مرحلة النسيان والتجاهل الحكومي المتلاحق. وشكل معها وعيُ وزير الخدمة بكل تلك المشاعر الوطنية الصادقة والقدر العالي من الإنصاف والإحساس ما يعكس نضج حكومة تؤمن بمسؤولياتها عن كل الناس، وحرصت على الوصول إلى الفئات المستضعفة والأشد احتياجًا، بعد أن ظلت قضيتهم لسنوات طي الإهمال والتناسي والتعمد في إلحاق المعاناة والضرر، وبقيت أصواتهم تذهب أدراج الرياح حيث لا أحد من مسؤولي الحكومات السابقة يريد أن يسمعها، ولم يكن هناك من يود أن يقف أمام تلك المعاناة الإنسانية أو يحرص على إيجاد الحلول لها.

لكن الواقع اليوم تغيّر بالفعل؛ ففي ظل حكومة يخاطب رئيسها لأول مرة المواطنين في المناطق الخاضعة لسيطرة الميليشيات الحوثية، وأظهر حديثه لصحيفة عكاظ وعيا مطلقا بأبعاد المشكلة الوطنية والإنسانية التي يعانيها المواطنون في تلك المناطق التي تتخذ الميليشيات من سكانها رهائن في مدن حولتها إلى سجون كبيرة، وأراض إلى منصات لإطلاق الصواريخ، واتخاذ قرار الحرب الذي لا تتخذه سوى الدول فقط هي صاحبة الحق المطلق في قرار الحرب والسلم وفقًا لتقييم دوافع الخطر، وليست الميليشيات التي عملت على استدعاء الحروب ووضع البلد في دائرة المخاطر من أجل تلقي الضربات بالنيابة عن إيران، وإلحاق المزيد من الدمار في المقدرات في معركة ليست معركة اليمنيين، بل تخوضها الميليشيات من أجل حماية المصالح والمشروع الإيراني.

حقًا، نحن أمام تحولات كبيرة تقودها حكومة واعية وأكثر مسؤولية والتزامًا في استعادة اليمن كاملًا ومؤسساته، وإسقاط الانقلاب، والمضي في تحقيق الإصلاحات وتحسين الخدمات رغم الحرب والدمار الذي تمارسه الميليشيات، باعتبار أن الانتصار تحققه حكومة تعمل في الميدان، وهي هنا من أجل كافة المهام الكبرى التي تقوم بها من أجل حاضر ومستقبل اليمن.

توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز الشراكة بين الإدارة العامة لتنمية المرأة ومؤسسة "شباب سبأ للتنمية"

الملحقية الثقافية بالصين تبحث مع مركز تعليم اللغة والتعاون في بكين فرصًا جديدة للطلاب اليمنيين

بكين/ خاص:

بحث المستشار الثقافي الدكتور محمد الأحمدي، خلال زيارته إلى مركز تعليم اللغة والتعاون (CLEC) في العاصمة الصينية بكين، سبل تعزيز التعاون في مجال تعليم اللغة الصينية، وتوسيع الفرص التعليمية والتدريبية المتاحة للطلاب اليمنيين.

وعقد المستشار الثقافي لقاءً مع عدد من قيادات ومسؤولي المركز، بحضور السيد ليو جيانتشينغ، نائب مدير مركز تعليم اللغة والتعاون، والسيدة شن هوتينغ، نائب مدير إدارة آسيا وأفريقيا، والسيد هو تسي يوان، مدير إدارة المنح والاختبارات، والسيد دينغ ليغوه، مدير إدارة التبادل بالمركز.

وناقش الجانبان فرص استفادة الطلاب اليمنيين الدارسين في الصين، بمن فيهم المبتعثون، إلى جانب طلاب وخريجي المدارس اليمنية في الصين، من البرامج التعليمية والثقافية والتدريبية التي يقدمها المركز، فضلا عن تعزيز مشاركتهم في برامج التبادل والاختبارات والأنشطة المرتبطة بتعليم اللغة والثقافة الصينية.

كما بحث اللقاء إمكانية توفير فرص لطلاب كليات وأقسام اللغات في الجامعات اليمنية ، والحاصلين على شهادات HSK، للاستفادة من برامج التدريب والتأهيل في الصين، بما يسهم في تطوير مهاراتهم في اللغة الصينية وإعداد وتأهيل كوادر يمنية مؤهلة للعمل مستقبلاً في مجال تدريس اللغة الصينية.

وتطرق اللقاء إلى مشاركة الطلاب اليمنيين في المسابقات والفعاليات السنوية التي ينظمها المركز في مجال اللغة الصينية، حيث يستضيف المركز سنويًا طلابًا من اليمن للمشاركة في المسابقات والبرامج اللغوية المقامة في بكين.

تعز/ خاص:

جَرَى أمس في تعز، توقيع مذكرة تفاهم مشتركة بين الإدارة العامة لتنمية المرأة ومؤسسة "شباب سبأ للتنمية"، لتعزيز الشراكة وتوحيد الجهود الموجهة لتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، ودعم مشاركتها في مسارات التنمية المستدامة وبناء السلام المحلي.

وقّع المذكرة مدير عام الإدارة العامة لتنمية المرأة بالمحافظة نجاح الشامي، والمدير التنفيذي لمؤسسة شباب سبأ للتنمية علا الأغبري.

وتضمنت المذكرة استعراض البرامج والمشاريع التي تنفذها المؤسسة في قطاع تمكين النساء، وبحث آليات فتح آفاق جديدة للتعاون والتنسيق المؤسسي مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

وعقب التوقيع، أكد الطرفان أهمية بناء شراكات استراتيجية متكاملة بين منظمات المجتمع المدني والأجهزة التنفيذية للدولة، بما يسهم في ضمان استدامة الأنشطة والبرامج التنموية، وتعظيم أثرها الميداني في دعم قضايا المرأة وتفعيل دورها القيادي في المجتمع.

المدارس تفتح أبوابها في زمن صعب 1-2

صبري سالم بن شعيب

مع إشراقة عام دراسي جديد، تستعد المدارس في مختلف المحافظات لاستقبال أبنائنا الطلاب، وتُفتح أبواب الفصول من جديد، حاملة معها أملاً كبيراً بأن يكون هذا العام أفضل من سابقه، وأن تستمر عجلة التعليم رغم كل الظروف القاسية التي تعصف بالوطن والمواطن.

لكن الحقيقة التي يجب أن نقولها بصراحة ودون تجميل هي أن العام الدراسي الجديد يبدأ في ظروف استثنائية وصعبة للغاية؛ فالأسرة اليمنية تعاني من أعباء اقتصادية ومعيشية متزايدة، والمعلم يواجه أزمات متراكمة، والمدرسة الحكومية تعاني نقصاً في الإمكانات، بينما يقف الطالب بين كل هذه الظروف حاملاً حقيبته وأحلامه، منتظراً أن يجد في مدرسته بيئة تساعده على التعلم وبناء مستقبله.

وفي هذا الشهر، ومع ارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات شديدة القسوة، خصوصاً في المدن والمناطق الساحلية، تصبح مهمة المدارس أكثر صعوبة، لا سيما في ظل انعدام الكهرباء أو عدم انتظامها في كثير من المدارس الحكومية. فكيف يمكن للطالب أن يستوعب دروسه في فصل دراسي شديد الحرارة؟ وكيف يستطيع المعلم أن يؤدي رسالته بكفاءة وهو يقف لساعات طويلة أمام طلابه في بيئة تفتقر إلى أبسط مقومات الاستقرار النفسي؟

إنها ليست منغصة عابرة، وليست محاولة للبحث عن الأعذار، وإنما واقع يجب أن تتعامل معه الجهات المسؤولة بجدية وشجاعة.

المعلم في جبهة لا تقل خطورة

هناك جبهات يعرفها الجميع، تُخاض فيها المعارك بالسلاح، وهناك جبهة أخرى قد لا يسمع العالم أصواتها، لكنها تحدد مستقبل اليمن كله: جبهة التعليم.

وفي هذه الجبهة يقف المعلم في الصف الأول.

المعلم الذي ينتظر راتبه المتأخر، أو يتقاضى راتباً لم يعد يتناسب مع أبسط متطلبات الحياة، ثم يُطلب منه أن يذهب إلى مدرسته يومياً، وأن يؤدي رسالته بكامل طاقته، وأن يتحمل أعباء التدريس والإدارة والظروف الاجتماعية والنفسية للطلاب.

نحن لا نقلل من واجبات المعلم، بل نؤكد أن عليه مسؤولية وطنية وأخلاقية عظيمة، لكن الواجبات لا يمكن أن تكون بلا حقوق، والمسؤولية لا يمكن أن تُبنى على المعاناة وحدها.

فالمعلم إنسان لديه أسرة، وأطفال، واحتياجات أساسية من غذاء ودواء ومواصلات وسكن. ومن الصعب أن نطالبه بالعطاء المستمر بينما حقوقه المعيشية تتآكل يوماً بعد آخر.

ولهذا، فإن انتظام صرف رواتب الكادر التربوي، وتحسينها، ومعالجة أوضاع المعلمين، ليست مطالب فئوية ضيقة، وإنما هي استثمار مباشر في مستقبل التعليم والوطن.

الطالب هو الضحية إذا فشلنا

أما الطالب، فهو الحلقة التي يجب أن نخشى عليها أكثر من غيرها.

فالأوضاع الاقتصادية الصعبة قد تدفع بعض الأسر إلى إخراج أبنائها من المدارس والزج بهم في سوق العمل، أو تحميلهم مسؤوليات تفوق أعمارهم، وقد تؤدي الظروف الاجتماعية إلى تسرب آخرين من التعليم بصورة تدريجية حتى يجد الطالب نفسه خارج المدرسة دون أن يشعر.

وهنا يجب أن تكون الرسالة واضحة: لا ينبغي أن نخسر طالباً واحداً بسبب الفقر أو الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية.

كل طالب يترك مقعده الدراسي هو مشروع مستقبل نخسره.

وكل طفل يتسرب من المدرسة اليوم قد يصبح غداً عاملاً في ظروف قاسية، أو ضحية للجهل، أو فريسة سهلة للاستغلال والتطرف والانحراف.

أما الطالب الذي يبقى في المدرسة، ويتعلم، ويحصل على الرعاية والتوجيه، فهو مشروع طبيب ومهندس ومعلم وقائد وباحث ورجل دولة، وهو في النهاية جزء من مستقبل اليمن الذي نريد بناءه.

لا يكفي أن نفتح أبواب المدارس

فتح المدارس واستقبال الطلاب خطوة مهمة، لكنها ليست النهاية.

السؤال الحقيقي هو: ماذا وجد الطالب عندما دخل المدرسة؟

هل وجد فصلاً مناسباً؟

هل وجد معلماً مستقراً ومحفزاً؟

هل وجد الحد الأدنى من الخدمات الأساسية؟

هل وجد بيئة آمنة تساعده على التعلم؟

هل وجد اهتماماً حقيقياً بمستقبله؟

إذا كنا نريد عاماً دراسياً ناجحاً، فلا بد أن تتحول عودة الطلاب إلى المدارس إلى قضية وطنية ومجتمعية مشتركة، لا أن تبقى مسؤولية وزارة التربية والتعليم والمعلم ومدير المدرسة وحدهم.

المسؤولية على الجميع

اليوم نحن بحاجة إلى تكاتف حقيقي بين الجميع.

السلطة والحكومة والسلطات المحلية مطالبة بأن تضع التعليم في مقدمة أولوياتها، وأن تعمل على معالجة أوضاع المعلمين، وانتظام الرواتب، وتحسين بيئة المدارس، وتوفير ما يمكن توفيره من خدمات أساسية، خصوصاً في المناطق التي تعاني من الحرارة الشديدة وانعدام الكهرباء.

القطاع الخاص والتجار ورجال الأعمال عليهم أيضاً مسؤولية وطنية وأخلاقية. فدعم المدارس ليس منّة على الدولة ولا صدقة على الطلاب؛ إنه مساهمة في حماية مستقبل المجتمع. ويمكن للتجار ورجال الأعمال أن يقدموا الكثير، من توفير مراوح ومستلزمات مدرسية ومياه شرب وأجهزة طاقة شمسية، إلى دعم الأنشطة التعليمية ومساعدة المدارس الأكثر احتياجاً.

يتبع